

Distr.
GENERAL

S/1998/1110
23 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٠٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الذي طلب إليّ المجلس فيه، في جملة أمور، أن أقدم في موعد لا يتجاوز ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تقريراً شاملاً يتيح لمجلس الأمن النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا مستقبلاً وتقديم توصيات تتعلق بطرق تحسين تنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ("يونيتا"). وهذا التقرير يغطي ما حدث من تطورات منذ تقريرني الأخير المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/931).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر توقف عملية السلام في أنغولا. ولا تزال "يونيتا" ترفض تنفيذ أهم الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) بما في ذلك نزاع سلاح قواتها وبسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد.

٣ - وفي الوقت نفسه فإنه لم تجر أية اتصالات بين الحكومة والسيد جونس سافيمبي وجماعته، كما أن الآليات المشتركة التي أنشئت لتنفيذ عملية السلام على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك اللجنة المشتركة، قد توقفت أعمالها. وانعدام الثقة المتبادل بين الطرفين لا يزال عميقاً. وبالإضافة إلى هذا فإن الحكومة واصلت ممانعتها في السماح لممثلي الخاص، السيد عيسى ب. ي. دبالو، بإجراء اتصالات مباشرة مع السيد سافيمبي وجماعته.

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، كنت على اتصال بجميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق فإنني التقيت يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بالجنرال هيغينو كارنيرو، نائب وزير شؤون الإدارة الإقليمية الأنغولي ونائب رئيس الوفد الحكومي في اللجنة المشتركة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت رداً على رسالة وردت من السيد سافيمبي وأتيحت لأعضاء مجلس الأمن. وقد أعربت في رسالتي عن قلقي العميق إزاء تفكك عملية السلام في أنغولا وحثت السيد سافيمبي على استكمال جميع المهام المعلقة وفقاً لبروتوكول لوساكا دون مزيد من التأخير، كما ناشدت السيد سافيمبي أن يستجيب للمقترحات التي قدمها إليه ممثلي الخاص في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٥ - وقد بحث ممثلي الخاص، بالتعاون مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث لعملية السلام الأنغولية (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، سبل تنشيط عملية السلام. وفي هذا الصدد فإن السيد دياللو قد التقى، في عدة مناسبات، بوفد الحكومة في اللجنة المشتركة وذلك لشرح الآثار المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٢٠٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد أكدت الحكومة من جديد رفضها لمتابعة إجراء أي حوار مع السيد سافيمبي، كما أكدت من جديد موقفها المتمثل في أنه ينبغي أن تكون لجنة تجديد يونيتا - التي أنشئت مؤخرا - ممثلة ليونيتا في اللجنة المشتركة. وأجرى السيد دياللو أيضا اتصالات منتظمة مع قيادة "يونيتا" في بيلوندو وأندولا، وخاصة مع نائب رئيس "يونيتا" السيد ديمبو. وخلال تلك الاتصالات، نقل السيد دياللو إلى الطرف الذي يمثل السيد سافيمبي توقعات المجتمع الدولي، وأكد ليونيتا أن هناك حاجة ماسة إلى أن تتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ بروتوكول لوساكا في أقرب وقت ممكن.

٦ - كذلك فإن ممثلي الخاص قد التقى بأعضاء "اللجنة السياسية المؤقتة" المنبثقة عن "لجنة تجديد يونيتا". وقد طلبت "اللجنة السياسية المؤقتة" أن تقدم الأمم المتحدة مساعدتها لإعادة إدماج جنود "يونيتا" المسرحين، وخاصة في المشاريع الزراعية. وأعربت اللجنة عن استعدادها لأن تشهد استئناف الحكومة الأنغولية لمشروع التسريح المعروف باسم "الفرع الرابع للقوات المسلحة الأنغولية" والذي يهدف إلى تدريب الجنود السابقين وإدماجهم مؤقتا في القوات المسلحة الأنغولية من أجل إشراكهم في مشاريع التعمير العامة.

٧ - وعقدت "لجنة تجديد يونيتا" مؤتمرها العام في لواندا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، واشترك في المؤتمر ٢٨٠ وفدا يمثلون ١٧ مقاطعة من المقاطعات الأنغولية البالغ عددها ١٨ مقاطعة. وأعلن المؤتمر، في البيان الختامي الذي أصدره، عن إنشاء لجنة سياسية مؤقتة لإدارة شؤون الحركة إلى حين انعقاد المؤتمر التالي للحزب. كذلك قرر المؤتمر الإبقاء على جميع نواب "يونيتا" في المجلس الوطني، ويكون بذلك قد ألغى قرارا سابقا بتعليق عضوية ١٥ نائبا من النواب الذين ينتمون إلى "يونيتا" والبالغ عددهم ٧٠ نائبا. وبذلك أمكن تفادي نشوء خلاف في افتتاح الدورة الحالية للمجلس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. غير أن مسألة زعامة المجموعة البرلمانية ليونيتا لا تزال دون حل. وقد سبق أن اجتمعت المجموعة وعيّنت السيد تشيفوكوفوكو زعيما لها، غير أنه عند نهاية دورة المجلس الوطني أعلن رئيس المجلس أن "لجنة تجديد يونيتا" قد عيّنت شخصا آخر، هو السيد مانوفاكولا، الذي شغل للتو مقعده في البرلمان، كزعيم للمجموعة البرلمانية ليونيتا.

٨ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ألغى المجلس الوطني، بقرار اتخذ بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٦١ عضوا عن التصويت، القانون الذي يمنح السيد سافيمبي مركزا خاصا بوصفه زعيما لأكبر حزب سياسي معارض، وهو ما أعلن وفقا لبروتوكول لوساكا. وقد عزى ذلك القرار إلى عدم وفاء السيد سافيمبي بالتزاماته تجاه الحزب وفقا للبروتوكول.

٩ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ويوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، توجه ممثلتي الخاص إلى جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغابون لإجراء مشاورات مع الزعماء الإقليميين بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بإعادة عملية السلام الأنغولية إلى مسارها. وقد التقى ممثلي الخاص بالرؤساء نوجوما وموغابي وبيدييه وكومباوريه وبونغو، وكذلك بوزير خارجية جنوب أفريقيا، السيد إنزو، ونائبه، السيد باهاد، وناقش معهم التطورات الخطيرة في أنغولا والموقف الذي اتخذته مجلس الأمن. كذلك فإن السيد دياللو طلب دعمهم لتنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذا دقيقا في إطار الجهود الثنائية والجهود دون الإقليمية. وقد انتقد الزعماء الذين زارهم السيد دياللو موقف السيد سافيمبي وأكدوا على الحاجة إلى زيادة الضغط الدولي عليه للوفاء بالتزاماته. كذلك فإن الزعماء أكدوا من جديد دعمهم لعملية لوساكا للسلام ولاستمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا. وشددت غالبية الزعماء الإقليميين على الحاجة إلى إيجاد حل سياسي في أنغولا، ولكنهم أعربوا أيضا عن شعورهم بأنه ينبغي تشديد نظام الجزاءات القائم.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٠ - ظل الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد خطيرا، وخاصة في المنطقة الشمالية والمنطقة الشمالية الشرقية حيث واصلت قوات الحكومة وقوات "يونيتا" القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق. وقد أدى تجدد القتال في مقاطعات لونداسول وبنغويلا وكونين إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية هناك. ونتيجة لعدم استتباب الأمن في تلك المناطق أعيقت حرية حركة الناس والبضائع في مناطق عديدة من أنغولا.

١١ - وفي المنطقة الشمالية، استعادت قوات الحكومة سيطرتها على سونغو وماكويلا دي زومبو وكويتكسي وبوري، ولا تزال تلك القوات تقاتل من أجل السيطرة على بعض المناطق في مقاطعتي ويغي وكوينزا نورتي. وقد سيطرت قوات "يونيتا" مؤقتا، بمشاركة من بعض العناصر المتمردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية حسبما زعم، على بعض المناطق المحلية في هاتين المقاطعتين، كما شنت هجمات عديدة في محاولة غير ناجحة للاستيلاء على مناطق قرب مدينة لويغي. غير أن "يونيتا" لا تزال تسيطر على الأجزاء الشرقية من مقاطعة كوينزا نورتي. وظلت المنطقة الشمالية الشرقية أكثر المناطق تأثرا وذلك بسبب تجدد العمليات العسكرية التي تهدف إلى السيطرة على مناطق استخراج الماس وعلى الطريق السريع الاستراتيجي الذي يربط مدينتي مالانغي وسوريمو بلواندا.

١٢ - وفي مقاطعة مالانغي، لا تزال القوات المسلحة الأنغولية تسيطر على الممر الذي يربط شمال المدينة بجنوبها، كما أنها استعادت كاكولاما وموكسيك وكامبونديو وكاتالا. غير أن قوات "يونيتا" استولت مؤخرا على نفولا لويغ وكويابا نزوغي في شمال مدينة مالانغي، وذكر أنها قد نسفت جسر نهر لومبي. وقد واصلت تلك القوات قطع الطرق الرئيسية من وقت لآخر، كما أنها تقوم بتحركات ضد القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية. وقد استخدمت القوات المسلحة الأنغولية معداتها الجوية، وكذلك معدات المدفعية البعيدة المدى، لاحتواء "يونيتا" مع قيامها بدعم مواقعها في مناطق لوريمو وميلاندو وكافونفو، وكانت تعد لتطهير مناطق أخرى من مقاومة "يونيتا".

١٣ - وقوات الحكومة الأنغولية موجودة في منطقتي أندرادا ودوندو في مقاطعة لوندنا نورتي وذلك في محاولة لمنع "يونيتا" من شن أية هجمات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت تلك القوات أيضا بعمليات هجومية في مقاطعات لوندنا سول، واستولت على موكوندا وموريغي وتشيلواغ. وتشيلواغ هي أهم قاعدة لتسهيل تحركات "يونيتا" عبر الحدود. والتقارير التي وردت عن القتال الدائر في مقاطعة كوين وبنغويلا تؤكد عزم الحكومة على طرد "يونيتا" من قواعدها في كيكونا وعلى وقف تحركات "يونيتا".

١٤ - وعلى الرغم من استمرار القوات المسلحة الأنغولية المحلية وأفراد الشرطة الوطنية الأنغولية في تقييد حرية حركة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا فإن البعثة تلقى، بصفة عامة، تعاوناً جيداً على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني. وهذا جعل من الممكن أن يقوم المراقبون العسكريون التابعون للبعثة بعمليات رصد محدود وبالتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

١٥ - وفي إطار عملية إعادة تشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (انظر الفقرتين ٣٤ و ٣٦ من التقرير المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/931))، نقلت البعثة ٥٠ فرداً من الأفراد العسكريين البالغ عددهم ٦٥ فرداً الذين نُشروا في مواقع أفرقة الأمم المتحدة في المعازل التابعة لـ يونيتا في أندولو وبيلوندو. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان مجموع الأفراد المتبقين الذين سيتم نقلهم من الموقعين ١٥ فرداً. وسحب أفراد الأمم المتحدة، الذي تأثر بالظروف الجوية السيئة وسوء حالة المطار في أندولو، يجري على مراحل. ويجري بذل كل الجهود الممكنة لنقل أفراد البعثة المتبقين في أقرب وقت ممكن إلى مناطق أكثر أمناً. وسوف تواصل البعثة اتخاذ كل التدابير الممكنة لتعزيز الأمن في مواقع أفرقتها ولكفالة سلامة وأمن أفرادها.

١٦ - والقوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة يتألف من ٦٧٧ فرداً، وهو عبارة عن ثلاث سرايا مشاة (٤٠٧ أفراد)، وطائرة هليكوبتر واحدة ووحدتين إشارة، و ٩٠ مراقباً عسكرياً و ٤٠ فرداً من ضباط الأركان. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أخطرتني الحكومة الرومانية بأنها تعتزم سحب سرية المشاة التابعة لها (١٣٧ فرداً) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد طلبت الأمانة العامة من رومانيا أن تعيد النظر في قرارها. كذلك فإن الأمانة العامة تتابع جهودها لتحديد بديل للمستشفى العسكري البرتغالي الذي أعيد إلى البرتغال بناءً على طلب الحكومة البرتغالية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٧ - واصل مراقبو الشرطة المدنية، قدر الإمكان، الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن الدوريات وأنشطة الرصد التي يقومون بها قد أضيفت بشكل بالغ نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلد، ونتيجة للقيود المفروضة، وكثرة انعدام التعاون من جانب كل من الحكومة المحلية ومسؤولي يونيتا.

١٨ - ولا يزال مراقبو الشرطة يضطلعون برصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية، ولا سيما في المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة يونيتا، وذلك بهدف تعزيز حيادها ونزاهتها واحترامها لحقوق الإنسان الأساسية. ولقد كان موقف بعض عناصر الشرطة الوطنية الأنغولية تجاه السكان المدنيين في هذه المناطق مدعاة للقلق في كثير من الأحيان: فقد وردت تقارير وادعاءات عديدة تفيد بوقوع اعتقالات واحتجازات غير قانونية. وفي هذا الصدد، تواصل البعثة سعيها من أجل تعاون الحكومة في تنفيذ برنامج لتدريب الشرطة الوطنية الأنغولية على الإجراءات والمعايير المقبولة دوليا في مجال عمل الشرطة.

١٩ - ونظرا عن البعثة، لا تزال الشرطة الوطنية الأنغولية توفر قدرا مقبولا عموما من الحماية لممثلي يونيتا في لواندا. وقد اضطلع عنصر الشرطة المدنية في البعثة، بالتعاون مع مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبعثة، بإجراء الدورات وزيارات السجون لرصد حالة حقوق الإنسان في عدة مقاطعات. وفي غالبية مراكز الاحتجاز التي زاروها، أفاد مراقبو الشرطة المدنية ومراقبو حقوق الإنسان بأن ظروف وتسهيلات المعيشة فيها سيئة. ومن أجل تمكين السكان من التنقل بحرية، قامت الشرطة المدنية التابعة للبعثة بدوريات منتظمة وزارت نقاط التفتيش التي أقامتها الشرطة الوطنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية، وكذلك شركات الأمن الخاصة في مختلف أرجاء البلد. ورغم أن عدد نقاط التفتيش غير القانونية لم يشهد زيادة، فقد تثبتت البعثة مما جاء في تقارير عديدة تفيد بممارسة الرشوة والتحرش وفرض القيود في نقاط التفتيش هذه. وفي الوقت نفسه، لم يحرز أي تقدم في مجال تنفيذ المهمة الكبيرة الخاصة بتجريد السكان المدنيين من السلاح، التي تعتبر أساسية في توطيد السلم والأمن في أنغولا.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٠ - رافق تدهور الحالة الأمنية زيادة مطردة في عدد التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بالنسبة للسكان المدنيين، ولا سيما في مقاطعات وبيج ومالانج وبييه. فقد تلقت البعثة عددا من التقارير يدعى فيها قيام أفراد من يونيتا بعمليات قتل عشوائية وبدون محاكمة، وعمليات تعذيب، وسوء معاملة، وتحرش، وترويع، واختطاف، وتدمير للممتلكات، وتشريد قسري، وذلك خلال عمليات الهجوم على القرى وعمليات نصب الكمائن. ولقد أدت عمليات الهجوم، وكذلك الإشاعات باحتمال وقوعها، إلى التشريد المستمر للمدنيين. فني مقاطعة وبيج، تسود مشاعر القلق البالغ من جراء الموجات الجديدة للتجنيد القسري في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وكذلك استمرار عمليات اختطاف المدنيين من قبل قوات يونيتا المزعومة. كما وردت أيضا تقارير تفيد بقيام قوات الأمن في المنطقة الشمالية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالاعتقال العشوائي لبعض من أعضاء يونيتا المشتبه فيهم وقتلهم.

٢١ - وكجزء من أنشطة بناء المؤسسات التي يقوم بها، قبل عنصر حقوق الإنسان في البعثة دعوة وجهت إليه من أجل الاشتراك في عمليات التدريب، على صعيد المقاطعات، لأفراد الشرطة الوطنية الأنغولية والقائمين بالتوعية المدنية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في الأنشطة الخاصة بإنفاذ القانون. وتعمل البعثة حاليا مع الحكومة على وضع برنامج طويل الأجل بالاستناد إلى هذه المبادرات الخاصة. ومن خلال الزيارات التي قام بها مراقبو حقوق الإنسان وأفراد الشرطة المدنية بالبعثة للسجون ومراكز

الاحتجاز في مقاطعتي ويلا وببيه (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) تم التأكيد على ضرورة تقديم المساعدة للحكومة في حلها لمشكلة الموارد وغيرها من المشاكل في هذا المجال الهام.

٢٢ - ولا تزال عدة منظمات غير حكومية ومجموعات دينية ومهنية، رغم الصعوبات البالغة التي تواجهها، تبدي استعدادها للمشاركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. فقد قام عنصر حقوق الإنسان بالبعثة، بالاشتراك مع منطمتين أنغوليتين غير حكوميتين وبمشاركة ثلاث وزارات حكومية، بتنظيم مؤتمر مدته ثلاثة أيام شاركت فيه ٢٣ منظمة غير حكومية من ١١ مقاطعة وناقشت أساليب تعاونها بهدف تعزيز الأنشطة المضطلع بها في مجال التوعية المدنية وحقوق الإنسان. والتمست المنظمات الدينية ومنظمات أخرى دعم البعثة في إنشاء شبكات للقائمين على تعزيز حقوق الإنسان. وتعتبر الإذاعة والتلفزيون والمسرح من الوسائط الفعالة للغاية في تحسين تبادل الأفكار داخل المجتمع المدني وبين المجتمع المدني والحكومة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٣ - أما الملاحظات التي أوردتها في تقريرتي الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/1998/931) بشأن ضرورة استمرار أنشطة حقوق الإنسان من أجل مساعدة الأنغوليين على تعزيز سيادة القانون والعمل على ترشيد الحكم في البلد، فلا تزال منطبقة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة والإصلاح

٢٤ - زاد تدهور الحالة الإنسانية في البلد نتيجة تزايد حالة انعدام الأمن والاستقرار في عدة مناطق من أنغولا ونتيجة لتعطل عملية إصلاح الهياكل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وأدى تكثيف الأنشطة العسكرية وعمليات الهجوم على القرى ونصب الكمائن، في مناطق مختلفة من الجزء الشمالي من البلد، إلى إرغام المدنيين على ترك ديارهم. ونتيجة لذلك، وصل العدد الذي أمكن التأكد منه من المشردين داخليا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣٣١ ٠٠٠ شخص، وهذا يعكس زيادة تتجاوز ١٥٠ ٠٠٠ شخص منذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ولهذا ركز مجتمع الوكالات الإنسانية جهوده على التفاوض من أجل توفير مستوطنات مؤقتة لهؤلاء المشردين داخليا في مناطق يمكن للحكومة أن توفر لهم فيها أراض صالحة للزراعة، على أن توزع عليهم الوكالات الإنسانية البذور والأدوات. كما أن تشرد السكان ألقى أعباء هائلة على الأسر والمجتمعات المستضيفة لهؤلاء المشردين. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم هذه المجتمعات أيضا جزءا من الفئات الضعيفة من السكان.

٢٥ - ولقد حال عدم التمكن من الوصول إلى السكان المتضررين - نتيجة زيادة انعدام الأمن - دون قيام مجتمع الوكالات الإنسانية بالاضطلاع بأنشطته على نحو واف. وبما أن الحالة غير مستقرة إلى حد بعيد، فإن الوكالات الإنسانية غير قادرة حاليا على الوصول إلى حوالي ٥٠ في المائة من البلد، بما في ذلك المناطق الشمالية والشرقية والوسطى. وقد اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى استخدام النقل الجوي المكلف للوصول إلى عواصم المقاطعات، ولكنه في كثير من الأحيان لا يجرؤ على تخطي حدود المدن. ولهذا فإن

المعلومات المتاحة عن حالة الصحة والتغذية والظروف العامة لحوالي ٣٠ في المائة من سكان أنغولا محدودة. وفي السلسلة الأخيرة من الأحداث المأساوية التي عاشها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أطلقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية الرصاص، يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر على أحد العاملين في برنامج الأغذية العالمي في كويتو (مقاطعة بيبه). وفي اليوم التالي، أوقف سير قافلة مؤلفة من ٤٠ شاحنة لنقل المساعدة الغذائية، بما فيها عربات الأمم المتحدة المرافقة، في التوهاما (مقاطعة وامبو) نظرا للقتال الدائر في المنطقة، ولكنها تمكنت فيما بعد من العودة إلى مدينة وامبو.

٢٦ - ورغم أن أنغولا أنتجت عموما محاصيل غزيرة في عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨، فإن من المقدر أن البلد لا يزال يحتاج إلى استيراد نحو ٧٠ ٠٠٠ طن متري من المساعدة الغذائية. ولا يتوقع برنامج الأغذية العالمي حدوث انخفاض في العجز الغذائي الهيكلي في عام ١٩٩٩. وستواصل وكالات الأمم المتحدة معالجة هذه المشاكل خلال السنة القادمة عن طريق توفير السلع الغذائية لأكثر فئات السكان ضعفا، مع تفادي خلق نوع من الاتكال على المساعدة الغذائية.

٢٧ - وتشير قلقي البالغ الظروف الاليمية التي تعيش في ظلها الفئات الضعيفة في أنغولا. إذ تشير الاستنتاجات الأخيرة إلى أن قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية قد أضررت بصورة بالغة من جراء النزاع المستمر منذ فترة طويلة. وتفتقر معظم المرافق الصحية العامة إلى المعدات والإمدادات الطبية العادية. وبالتالي، يضطر الأنغوليون إلى شراء الأدوية من السوق السوداء بأسعار خيالية، في حين لا يتمكن ٤٠ في المائة من السكان من الحصول على الخدمات الصحية. ومن المحتمل أن تتدهور هذه الحالة مع بدء موسم الأمطار الذي تزداد فيه الإصابة بالمalaria زيادة كبيرة. وبوصول معدل الوفيات إلى حوالي ٣٠ في المائة بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، تصنف أنغولا ضمن أسوأ البلدان فيما يتصل بهذا المؤشر الصحي الأساسي. وترد أيضا تقارير عن زيادة حالات سوء التغذية التي يتعرض لها بصورة رئيسية الأطفال الصغار. وما لم تتحسن الحالة، يخشى أن تحدث خسائر كبيرة في الأرواح نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها، وأن يظهر في أنغولا جيل جديد من الأطفال الذين لم يحصلوا على التعليم الابتدائي.

٢٨ - ويقوم عدد من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها بدعم الحكومة دعما نشطا في تعزيز قدرتها على تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية وتلبية احتياجات السكان. وفي إطار مشروع بناء القدرات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بتقديم المساعدة للنهوض بالقدرات المؤسسية لأنغولا بهدف تيسير إعادة إدماج المشردين داخليا وإنشاء قدرة وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٩ - وتقوم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بوضع اللمسات الأخيرة على النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٩، الذي سيلتمس جمع زهاء ٦٦ مليون دولار لحالات الطوارئ وللأنشطة التي تساعد الفئات الضعيفة من السكان على الاستمرار في الحياة. وإني أناشد البلدان المانحة أن تساهم بسخاء ردا على هذا النداء الذي يهدف أيضا إلى تقديم المساعدة إلى الحكومة في الجهود التي تبذلها من أجل الاضطلاع بمعظم مسؤولياتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية لفئات

السكان المحتاجة. ونظرا للأزمة الإنسانية السائدة حاليا في أنغولا، وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على مد ولاية وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا التابعة للأمم المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٩.

٣٠ - ومن الأمور الحيوية أن تحترم جميع الأحزاب في أنغولا القانون الإنساني الدولي، وسلامة وأمن عمال الإغاثة الإنسانية، وأن تيسر وصولهم بدون عوائق إلى الفئات الضعيفة من السكان، حيثما وجدت.

باء - إعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع

٣١ - تؤثر الحالة السياسية والأمنية في البلد بشدة على تنفيذ برنامج إعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع، وتواجه خدماته للتوعية في الأرياف قيودا في جميع المقاطعات. وبموجب شروط المرحلة الرابعة من الخطة الأمنية، سَحَب موظفو البرنامج من جميع المقاطعات. ويواصل البرنامج، حيثما تسمح الظروف بذلك، دعم إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية وتقديم التدريب المهني والدورات الدراسية للجنود المسرحين حول إقامة المشاريع الصغيرة. بيد أن عددا متزايدا من الجنود المسرحين الذين استقروا بالفعل وأسرههم يضطرون إلى الفرار من مجتمعاتهم المحلية بسبب انتشار العنف في الأرياف. وفي الوقت ذاته، وافقت الحكومة الأنغولية مؤخرا على إنشاء الفرع الرابع للقوات المسلحة الأنغولية المعروف باسم فيلق المصالحة الوطنية (انظر الفقرة ٦ أعلاه) الذي سيكفل تأهيل زهاء ١٧٠ ٠٠٠ جندي مُسَرَّح من القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا وأسرههم، على حد سواء.

جيم - إزالة الألغام

٣٢ - بالرغم من أن الظروف الأمنية لا تيسر تنفيذ برنامج إزالة الألغام تنفيذا ملائما، فقد اتفقت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجوب تفادي وقف جميع الأنشطة مهما كلف ذلك. واقتصرت عمليات كتائب إزالة الألغام السبع على حدود عواصم المقاطعات ثم أوقفت في أربع مناطق. وهناك أنباء متعددة بشأن حوادث متصلة بالألغام، ولا سيما زرع ألغام جديدة على نطاق واسع، تتزايد معها صعوبة رفع مستوى الوعي الدولي والحصول على الدعم المالي للبرنامج. وستمكن الأموال المتاحة حاليا من مواصلة أنشطة البرنامج حتى نهاية عام ١٩٩٨، ولكن بمستوى أقل. وتعتزم الأمم المتحدة أن تطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم الكافي لهذه البرامج المهمة لإزالة الألغام عن طريق النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٩.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٣ - تتضاعف الصعوبات الاقتصادية الحادة التي تواجه أنغولا بفعل عدة عوامل؛ منها أن الحكومة أجّلت، بسبب الشواغل العسكرية والأمنية، بعض القرارات الاقتصادية الهامة، ولا سيما تنفيذ برنامجها المتوسط الأجل لتثبيت الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. ومن العوامل المسهمة في

الأزمة أيضا اعتماد الاقتصاد الأنغولي الشديد على قطاع النفط، الذي تأثر تأثرا خطيرا بالهبوط الذي شهدته سوق النفط العالمية. وأفضت العوامل السابقة الذكر إلى ما يسود حاليا من أوجه اختلال رئيسية في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك معدل تضخم مرتفع، وتدهور متسارع لسعر صرف العملات الأجنبية، وأوجه العجز المالي الحادة، ونمو سريع في النقدية المعروضة، فضلا عن عدم دفع أجور ومرتببات موظفي الخدمة المدنية طيلة عدة أشهر. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بلغ المعدل الشهري التراكمي للتضخم ٤٥,٢ في المائة، وتقلب سعر صرف العملات الأجنبية كثيرا بالمقارنة مع السعر الرسمي. وشهدت القيمة السوقية الموازية للعملة الوطنية، وهي الكونزا، زيادة سريعة. وأثّرت هذه التطورات بشدة على القطاع الاجتماعي، المضطر لتحمل آثار أي خفض في النفقات المخطط لها. ومن الواضح أنه سيكون للتطورات الاقتصادية الأخيرة أثر سلبي على ظروف معيشة الأنغوليين، الذين لا يزال عدد متزايد منهم يشتغل بشتى الأنشطة في القطاع غير الرسمي كوسيلة لكسب العيش.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٤ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٨/٥٢ جيم المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغا أوليا إجماليه ٤٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يعادل ١٠,٩ ملايين دولار شهريا، لاستمرار البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويتوقف تخصيص مبلغ إضافي لاستمرار بعثة المراقبين في الفترة ما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، استنادا إلى الميزانية التي اقترحتها والتي يناهز إجماليتها ١٤٠,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر A/52/799/Add.1) على نظر الجمعية العامة مرة أخرى في هذه المسألة. لذلك إذا قرر المجلس تمديد ولاية البعثة، على النحو المبين في الفقرة ٤٢ أدناه، ستكون تكلفة استمرار بعثة المراقبين في حدود الميزانية التي اقترحتها للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وإلى حين ذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٠٢ (١٩٩٨)، الذي مدد فيه المجلس ولاية البعثة حتى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حصلت على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات بمبلغ إجماليه ١٠,٩ ملايين دولار لاستمرار بعثة المراقبين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ١٠٩ ملايين دولار. وحتى ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣٥ - منذ تقريره الأخير المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/931)، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وازداد تدهور الحالة السياسية والعسكرية والأمنية العامة في البلد. وتوقف الحوار بين الحكومة والسيد سافيمبي وحركته. والعمليات المشتركة، بما فيها اللجنة المشتركة، متوقفة عن العمل، كما أن الاستعدادات لمواجهة عسكرية جارية. ونتيجة لذلك، لا تستطيع البعثة، في الواقع، الاضطلاع بمعظم المهام الداخلية ضمن ولايتها، وتبدو آفاق إعادة تنشيط عملية السلام قاتمة.

٣٦ - ويساورني قلق شديد إزاء هذه التطورات السلبية. ولا أزال مقتنعا بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري دائم للنزاع في أنغولا وأنه لا يمكن المساعدة في تجنب الشعب الأنغولي مزيدا من المعاناة إلا عن طريق تسوية سياسية قائمة على بروتوكول لوساكا.

٣٧ - وعلى النحو المشار إليه في تقاريري السابقة، تتحمل يونيتا وقيادتها في بایلونديو المسؤولية الأساسية عن الأزمة الراهنة. ولن يتسنى حل هذه الأزمة إلا إذا اتخذت يونيتا إجراءات ملموسة لكي تنفذ، دون مزيد من التأخير، جميع التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، بما في ذلك تجريد جميع قوات يونيتا من السلاح وبسط نفوذ إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد. لذلك أدعو السيد سافيمبي إلى الاستجابة للرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ التي وجهها له مبعوثي الخاص، والتي تتضمن عدة مقترحات محددة تهدف إلى استئناف عملية السلام.

٣٨ - وحتى ذلك الحين، لا يزال يتعذر على مبعوثي الخاص، الذي ما برح يقيم اتصالات مع جميع الأطراف المعنية في لواندا، بما في ذلك عناصر مختلفة من يونيتا، إقامة اتصالات مباشرة مع السيد سافيمبي. وفي تطور متصل بذلك، قد تصبح الوسائل السياسية مستحيلة تماما بسبب القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية مؤخرا بإلغاء القانون الذي يمنح السيد سافيمبي مركزا خاصا. ولئن كان من الواضح أن السيد سافيمبي وحزبه مسؤولان أساسا عن المأزق الراهن، فإن رفض أي اتصالات وحوار معه ليس من المرجح أن يخدم قضية السلام والمصالحة الوطنية، في المستقبل القريب على الأقل.

٣٩ - وفي الوقت ذاته، وكما تبيّن أثناء زيارة مبعوثي الخاص إلى عدة بلدان أفريقية، فإن من المهم أن تبذل جميع الدول الأعضاء المعنية، ولا سيما بلدان المنطقة، قصاراها من أجل التعاون الفعلي في التنفيذ الدقيق للتدابير التي فرضها مجلس الأمن.

٤٠ - وبالنظر إلى انعدام الأمن الذي يسود البلد بأسره، أود أن أذكر كلا الطرفين مرة أخرى بمسؤوليتهما النهائية عن كفالة سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وأي محاولة لتقييد حرية حركة أفراد حفظ السلام، ولا سيما في الحالات المتقلقة، غير مقبولة مطلقا. وفي هذا الصدد، يسوؤني الحادث المأسوي الذي قُتل أثناءه أحد العاملين في المساعدة الإنسانية في كويتو (مقاطعة بيه) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى الحالة الأمنية، أصدرت تعليماتي إلى البعثة بمواصلة تعديل انتشارها في الميدان ومباشرة إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في أنغولا، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٦ من تقريرتي المذكور أعلاه (S/1998/391).

٤١ - وعشية الذكرى السنوية الرابعة للتوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أفيد بأن ممثلا حكوميا ذكر أنه، ما لم تشارك بعثة المراقبين والفريق الثلاثي في اجتماع يضم اللجنة المشتركة ولجنة تجديد يونيتا، فإن الحكومة ستقوم بحل المسائل المتبقية من البروتوكول "ثنائيا" مع لجنة التجديد. ولم أتلّق حتى الآن أي إيضاح رسمي حول هذا التصريح. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه عند إبرام بروتوكول لوساكا، حث طرفا النزاع الأمم المتحدة صراحة على مساعدتهما في تنفيذه. وعلى

امتداد السنوات الأربع الماضية، ساعدت الأمم المتحدة الأنغوليين، بناء على ما كلفها به مجلس الأمن، على تهيئة مجال للسلام والمصالحة السياسية والحفاظ عليه. ويحق للأمم المتحدة أن تفخر بما أنجزه المجتمع الدولي لتعزيز هذه الأهداف النبيلة في أنغولا.

٤٢ - ومع ذلك، أشعر أنه بالرغم من عدم وجود أي تقدم صوب تنفيذ بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي أن يظل المجتمع الدولي قائما بدوره بغية ثني الطرفين قدر الإمكان عن العودة إلى الحرب. وبناء عليه، أقترح تمديد ولاية البعثة لفترة قصيرة أخرى تصل إلى ثلاثة أشهر، على أساس أنه إذا خرجت الحالة الأمنية عن زمام السيطرة، سأعرض الأمر فوراً على مجلس الأمن وأقدم توصيات أخرى منها، عند الاقتضاء، انسحاب البعثة.

٤٣ - ومن الناحية الإنسانية، فإن الملاحظات الواردة في تقريرتي السابق المقدم إلى مجلس الأمن لا تزال منطبقة. لذلك، أناشد المجتمع الدولي أن يتيح الموارد المالية وغيرها من الموارد التي لا بد منها بغية استمرار تقديم المساعدة الغوثية الطارئة إلى الفئات الضعيفة في أنغولا. وأدعو أيضاً مجتمع المانحين إلى التبرع بسخاء للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا الذي سيصدر قريباً.

٤٤ - وختاماً، أود أن أشيد بجميع موظفي البعثة، وكذلك موظفي برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في أنغولا لما اضطلعوا به من عمل جدير بالثناء في ظل ظروف صعبة للغاية. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدول المراقبة الثلاث ولممثليها في أنغولا ولجميع الدول الأعضاء المعنية لما تبذله من جهود لا تعرف الكلل دعماً لعملية السلام الأنغولية.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
المقدمة حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(١)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
١٠٦	١٠٠	٣	--	٣	الاتحاد الروسي
١٥	--	--	١٥	--	الأرجنتين
٢٢	--	--	١٩	٣	الأردن
١٤	--	--	١٤	--	إسبانيا
٣٦	--	٢	٣١	٣	أوروغواي
٤	--	١	--	٣	أوكرانيا
٤	--	١(ب)	--	٣	باكستان
١٧	--	٢	١١	٤	البرازيل
٩٠	٤٢	٤	٤٠	٤	البرتغال
٢٠	--	--	١٧	٣	بلغاريا
٢٤	--	١	٢٠	٣	بنغلاديش
٤	--	--	--	٤	بولندا
٣	--	--	٣	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٤٢	١٣٨	٤	--	--	رومانيا
٣٣	--	٨	٢٢	٣	زامبيا
٢٩	--	٤	٢٢	٣	زمبابوي
٣	--	--	--	٣	سلوفاكيا
٤	--	--	--	٤	السنگال
١٧	--	--	١٤	٣	السويد
٤	--	--	٤	--	غامبيا
٩	--	--	٦	٣	غانا
٦	--	--	٤	٢	غينيا - بيساو
٣	--	--	--	٣	فرنسا
٢	--	--	--	٢	الكونغو
٩	--	--	٦	٣	كينيا
٢٣	--	--	٢٠	٣	مالي
٢٤	--	--	٢٠	٤	ماليزيا
١٨	--	--	١٥	٣	مصر
١٣٦	١٣٤	٢	--	--	ناميبيا
٣	--	--	--	٣	النرويج
١٩	--	--	١٥	٤	نيجيريا
٣	--	--	--	٣	نيوزيلندا
١٥٩	١٣٥	٨	١١	٥	الهند
١١	--	--	٨	٣	هنغاريا
١٠١٦	٥٤٧	٤٠	٣٣٩	٩٠	المجموع

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا
الانتشار حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨